مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد السادس - ديسمبر 2016

الاقتصاد الموازي في الجزائر: الحجم،الأسباب و النتائج

The Informel Economy in Algeria: Size, Causes and Consequences

أ. نسرين يحياوي ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر

تاريخ التسليم:(22 /05/ 2016)، تاريخ التقييم:(18 /08/ 2016)، تاريخ القبول:(05/ 10/2016)

ملخص

يعرف الاقتصاد الموازي بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يكون خفيا وغير معلنا بغرض تجنب الضرائب ،القوانين والتنظيمات التي وضعتها الدولة في منظومتها المعيارية التي سطرتها لسير الاقتصاد الوطني، حيث لا يدخل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام للبلد، وينقسم الاقتصاد الموازي إلى اقتصاد موازي شرعي واقتصاد موازي غير شرعي(إجرامي).

ظاهرة الأنشطة الموازية كانت دائما تنسب إلى الدول النامية التي يبلغ فيها حجم الاقتصاد الموازي مستويات مرتفعة تصل إلى 40 %من الناتج الداخلي الخام ، وحجم عمالة موازية تصل إلى 60 %من القوة العاملة، إلا أن كل الدول حتى المتقدمة تعاني من الظاهرة بنسب متفاوتة، والجزائر من بين أكثر الدول التي عانت من ظاهرة الاقتصاد الموازي عبر كل المراحل التاريخية لتطور اقتصادها.

موضوع الدراسة ينصب حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، وسنقوم من خلال هذه الورقة البحثية بتحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي، أسباب انتشارها، آثارها والسياسات المتبعة للتعامل مع الظاهرة و مكافحتها.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرسمي، الاقتصاد الموازي، السلطات الجزائرية.

Abstract

The parallel economy is known to be a part of economy which Is hidden on purpose to avoid taxes, laws and regulations, it is being divided into legal sector and illegal sector. It is not included in the government's Gross Domestic Product (GDP).

Although the parallel economy is often associated with developing countries, where up to 60% of the labor force and 40% of GDP, all economic systems contain an informal economy in some proportion.

Algeria is considered as one of the most important countries that suffered from this problem because of the makeover its economy underwent and which accompanied its historical periods.

The subject matter of our study is to analyze the parallel economy in Algeria in terms of exploring its spread, the reasons behind its increase, as well as, the efficiency of the mechanisms and measures adopted to cope with it.

Keywords :Parallel Economy, Formel Economy, Algerian authorities.

مقدمة

يمثل الاقتصاد الموازي ظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي، وينظر إليه بأنه تلك الأنشطة غير المدرجة بالحسابات القومية البعيدة عن القنوات الاقتصادية المعلنة وعن الرقابة القوانين، وهي أما أن تكون أنشطة مشروعة أو أنشطة غير مشروعة (Schneider,1986, pp 643-68) . ونحن لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أن كل فرد في المجتمع شارك بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد سواء أكان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل في نطاقه، وتزداد ظاهرة الاقتصاد الموازي انتشارا وحدة في البلدان النامية بشكل يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبتهما بين30 % إلى 60% من الناتج الداخلي الخام، وبنسب تتراوح ما بين 14%إلى 16% من إجمالي الناتج الداخلي الخام في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول التي عانت وتعاني من ظاهرة الاقتصاد الموازي، وبناءا على تقديرات صادرة عن البنك الدولي سنة 2006 فقد فاق حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر 30% من الناتج الداخلي الخام، أي ما يتجاوز 20 مليار دولار، أما حجم التشغيل الموازي فقد قدر بحوالي43% من حجم التشغيل الكلي حسب تحقيق الديوان الوطني للإحصائيات 2007، ويرجع هذا إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تزامنت معك لفترة تاريخية مر بها.

فما هو واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر؟ و ماهي مجهودات السلطات الجزائرية لمكافحته؟

و تندرج ضمن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي أسباب نمو وتوسع الاقتصاد الموازي ؟
- هل تغير شكل الاقتصاد الموازي مع انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق؟
- ما هي السياسات التي تتبعها السلطات للحد من الأنشطة الموازية في الجزائر؟

أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على النقاط الآتية الذكر:

- تحديد الأسباب الرئيسية لنمو وتوسع الأنشطة الموازية
- تحديد الآثار التي يخلفها الاقتصاد الموازي في الجزائر.
- تناول مراحل تطور الاقتصاد الموازي في ظل تطور الاقتصاد الجزائري.
- تحديد مختلف التدابير التي قامت بها السلطات الجزائرية لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي

وللإجابة على المشكلة البحثية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- نظرة عامة حول الاقتصاد الموازي
- تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر منذ الاستقلال
- مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء على الاقتصاد الموازي

المحور الأول:نظرة عامة حول الاقتصاد الموازي

1. الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي

يزيد استعمال عبارة "الاقتصاد الموازي" دون تمييز احتمالات الغموض في فهمها،وقد تعددت تعريفات الاقتصاد الموازي، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو الآتي (بوطالب ابراهيمي، 2012، ص21):

– **المجموعة الأولى وتشير إلى مفهوم السرية:**أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من أبرزها :الاقتصاد التحتي ، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري واقتصاد الأبواب الخلفية . ولا يمكن الجزم بأن كافة مفردات الظاهرة أعمالا غير مشروعة ، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة لكنها غير معلنة ولا تدخل ضمن دائرة الدخل الوطني الإجمالي.

– **المجموعة الثانية وتشير إلى مفهوم اللانظامية :** سميت الظاهرة وفقا لهذا المفهوم بعدة مسميات: الاقتصاد غير الرسمي، اللانظامي، الغير المنظم...الخ ، لكنه مفهوم ضيق لا يأخذ في اعتباره الأنشطة غير المشروعة.

– **المجموعة الثالثة تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الرسمي :** من أبرز المسميات التي استخدمت لتحديد الظاهرة مفهوما الاقتصاد الظلي والاقتصاد الموازي ، ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بالظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في وتتأثر بالاقتصاد الرسمي، فمعظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.(فتحيبنيشو،2008،ص27).

ويعتبر تعريف الاقتصاد الموازي من الأمور المهمة خصوصا أنه بناءا على التعريف سوف تتحدد مهمة القياس أو التقدير، لكن ليس هناك اتفاق على المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد
مجال نشاطه لاتزال محل نقاش.

– يعرف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الاقتصاد الموازي على انه "مفهوم وطرح اقتصادي وسوسيولوجي يُستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك نموذج ومنوال إنشاء الشركات، بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلبه إنشاءها من توفر عناصر تبدو أحيانا شبه بديهية كالتسجيل الجبائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال، الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني"(منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2004، ص39)

عموما فان الاقتصاد الموازي هو حالة من الشذوذ عن المنظومة المعيارية، النظامية، الرسمية، القانونية والمشروعة المسطرة من قبل السلطات لممارسة الأنشطة الاقتصادية وهو لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي.

2. الأشكال الرئيسية للاقتصاد الموازي والعوامل المحفزة لظهوره

1.2 الأشكال الرئيسية للاقتصاد الموازي

حسب المعايير المعتمدة لدى الأمم المتحدة يوجد ثلاثة أشكال رئيسية للاقتصاد الموازي هي(نسرين عبد الحميد نبيه، 2008، صص17-18):

أولا: النشاط الشرعي الموازي: هو نشاط أو عمل **مشروع** ولا يمثل جريمة بحد ذاته، ولكنه في حالة **عدم التصريح** به لدى المصالح الحكومية يصبح مخالف للقانون.

ثانيا:النشاط الغير الشرعي الموازي: يشمل كافة الأنشطة الإجرامية التقليدية المولدة للدخل أو المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد مثل الاتجار بالمخدرات،القمار،التهريب، الدعارة ، تبييض الأموال، الاتجار في البشر... الخ، وتدخل ضمن الاقتصاد الإجرامي(Philippe ADAIR,1985,p17)

ويمكن تقسيم الأنشطة غير المشروعة إلى ثلاثة أقسام:الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة وتجرمها القوانين الدولية، الأنشطة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة والأنشطة تتم بمخالفة قوانين العمل.

ثالثا: النشاط الشرعي المصرح به جزئيا: يشمل النشاطات المسجلة إداريا وغير المصرح بها لدى مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي
(Philippe ADAIR,1985,p19)

2.2 العوامل المحفزة لظهور الاقتصاد الموازي يمكننا إيجاز أهم العوامل التي تؤدي إلى نشوء وانتشار الأنشطة الموازية في ما يلي(صفوت عبد السلام عوض الله، 2002، ص11-12):

- **انخفاض مستوى الدخل:** يعد احد أهم الأسباب التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الموازي خاصة مع الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتضخمها(رحمة بلهادف،2011، ص04).

- **ارتفاع مستوى الضرائب:**يعد ارتفاع مستوى العبء الضريبي حافزا لدى الأفراد والشركات للتحول نحو الاقتصاد الموازي.

لكن هل يؤدى تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الموازي؟

إن تخفيض معدلات الضريبة قد لا يعنى بالضرورة القضاء على الاقتصاد الموازي ذلك أن المتعاملين فيه يتمتعون بمعدل ضريبة يساوى صفرا، لكنه سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الموازي(بلهادف رحمة، 2011، ص05).يرتبط بهذا العنصر مدى شعور الأفراد بالرضى عن السياسات الحكومية وقناعتهم بالأهداف التي تسعىإليها السلطات مما يحدد درجة الالتزام بدفع الضريبة.

- **الأنظمة و اللوائح الإدارية والقيود الحكومية:** تعد المغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية أمر من شانه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل وممارسة أنشطة موازية(محمد ابراهيم طه السقا، 2006، ص21)

– **ندرة السلع و سياسة الاستيراد:**تؤدي ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع الرسمية إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي. فالسلع الأساسية في الدول النامية عادة ما تباع بأسعار مدعمة مما يؤدى إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحيانا زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية وهذا ما يشجع أنشطة الاقتصاد الموازي من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية أو محاولة إنتاج هذه السلع في الخفاء للوفاء باحتياجات الطلب عليها. أما بخصوص سياسة الاستيراد التي تكون قائمة على الباب المفتوح للاستيراد، ضعف مراقبة تدفق السلع إلى السوق المحلية وعدم مراقبة المنافذ الحدودية، فهي تلعب دورا أساسيا في توسع الاقتصاد الموازي(سلام إبراهيم عطوف كبة، 2007، ص03)

– **دور المشروعات الصغيرة :** يعتبر الاقتصاد الموازي مهم جدا بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جدا لوجود الاقتصاد الموازي فهي تؤدي دورا لا يستهان به في نموه بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها بالنقود السائلة وعدم فوترتها(شهاب حمد شيحان،2013، ص07).

– **عوامل اخرى:** يمكن ذكر أسباب أخرى لتنامي الاقتصاد الموازي(ملاك قارة، 2010،ص20)

– بحث المؤسسات في إطار المنافسة الدولية عن اليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية والتي تستغل وتوظف بطرق غير قانونية.

– النمو الديمغرافي المتزايد والفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وفرص العمل

– الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاحات الهيكلية، الخوصصة والأزمات الاقتصادية.

– تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة وتنامي الاقتصاد الموازي

– عدم قدرة الدولة على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل.

– انتشار الفساد والبيروقراطية والتقاعس في تطبيق القوانين بصرامة... الخ(علي بودلال، 2012،ص142).

3. آثار الاقتصاد الموازي

أولا: الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي

باعتبار الاقتصاد الموازي بعيد عن كل دعم أو رقابة ويخضع لقانون العرض والطلب، فهو بذلك يعكس الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات، ونظرا لتوسع حجمه فقد يكون حافزا للاقتصاد الرسمي بان يكون أكثر تنافسية(محمد زعلاني،2011، ص210) بالإضافة إلى عدة ايجابيات أخرى تتمثل في ما يلي(شهاب حمد شيحان،2013، ص19):

- الأثر على تخفيض معدل البطالة وتأهيل العمال وزيادة العرض السلعي
- الاستجابة السريعة لتغيرات السوق أو إخلالها وتخفيض الفروق في توزيع الدخل.
- الأثر على تخفيض معدل الجريمة ومعدلات الهجرة

- صمام أمان ومهدئ اجتماعي

ثانيا: الآثار السلبية للاقتصاد الموازي

- الآثار الاقتصادية السلبية للاقتصاد الموازي

- **فقدان حصيلة الضرائب:** إن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد لا يدفع عنه ضرائب، حيث لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية(محمد ابراهيم طه السقا، 2006، ص54)

- **تشوه المعلومات:** عندما يكون حجم الاقتصاد الموازي كبيرا فان درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون مؤشرات اقتصادية خاطئة والقرارات الاقتصادية غير صائبة(نسرين عبد الحميد نبيه، 2008، ص ص81-82):

- **الأثر على السياسة النقدية:** وجود الاقتصاد الموازي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي.

- **الآثار الاجتماعية السلبية للاقتصاد الموازي** : تظهر الآثار السلبية للاقتصاد الموازي في:

- غياب الحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية على العمال

- يساعد على انتشار الجريمة و انحراف الشباب لممارسة الأنشطة الغير مشروعة.

- عدم المساواة بين عماله وعمال الاقتصاد الرسمي خاصة في توزيع العبء الضريبي.

- استغلال الأطفال والنساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق وقوانين العمل، ويولد تأثيرا سلبا على الرغبة في مواصلة التعليم وهذا ما يؤدي إلى انتشار الأمية والجهل.

المحور الثاني:مراحل تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال

يعتبر الاقتصاد الموازي من الظواهر القديمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ففي الحقبة الاستعمارية ظهرت أنشطة موازية مارسها الجزائريون لتحقيق دخول تضمن لهم الكفاف كبيع السجائر والجرائد، مسح الأحذية، حمل الحقائب...الخ ومع رحيل المستعمر الفرنسي تراجع حجم الاقتصاد الموازي (المتعلق بالبؤس) خاصة مع انطلاق البرامج التنموية، هذا لم يمنع من ظهور نوع جديد من الأنشطة الموازية خلال مرحلتين متعاقبتين(Youghourta BELLACHE ,2010, P50).

1. المرحلة الاشتراكية والاقتصاد الموازي في مجال التوزيع

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب الشغل، وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة وحركية اقتصادية سمحت بتخفيض نسبة البطالة بشكل معتبر، إلاّ أن جمود الاقتصاد وارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية أدى إلى انتشار أنشطة موازية، كما ظهرت هذه الفترة ما يسمى السوق

السوداء للسلع والخدمات والصرف وظاهرة الطوابير بسبب عدم مرونة العرض الذي يؤدي إلى التوازن بين العرض والطلب وانتشار الظواهر التالية(Ahmed HENNI, 1999,P05) :

– **المضاربة:** انتشرت المضاربة في مجال التوزيع بسبب ندرة المواد الواسعة الاستهلاك والطوابير الطويلة للحصول عليها،مما جعل المضاربين يقومون بشرائها من السوق الرسمية بالأسعار المدعمة التي حددتها الدولة، ثم يقومون بإعادة بيعها في السوق الموازية (السوداء) **بأسعار أعلى** من أسعارها الحقيقية .

– **تجارة الشنطة:** بسبب عجز الجهاز الإنتاجي عن تلبية حجم الطلب على الكثير من السلع ظهرت ممارسة الترابانذو وتجارة الشنطة لتغطية العجز (سعدية قصاب، 2006، ص149).

– **التهريب إلى الخارج:** اتبعت الجزائر تلك الفترة سياسة تدعيم الأسعار خاصة الاستهلاكية مما جعلها عرضة لمحاولات تهريب للدول المجاورة أين يعاد بيعها بالعملة الصعبة (Youghourta BELLACHE ,2010, P48)

2. الاقتصاد الموازي في مجال الإنتاج والانتقال إلى اقتصاد السوق

تميزت هذه المرحلة منذ سنة 1986 بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي في 89–91–94 والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية سنة 1994. كما تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية وتراجع القطاع العام وتسريح العمال.أما الفترة ما بعد 1998 فقد عرفت بداية الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية، و رغم ذلك إلا أن النشاط الموازي شهد ارتفاعا ملحوظا بالرغم من السياسات الموضوعة لمكافحة النشاطات الموازية وتحفيز الأفراد على دخول دائرة العمل الرسمي.

أولا:اثر برنامج التعديل الهيكلي على انتشار الاقتصاد الموازي

أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي PASإلى آثار وخيمة خاصة في ما يخص حل المؤسسات وتسريح العمال، إعادة تقييم العملة الوطنية، رفع الدعم عن اغلب المنتجات الاستهلاكية و تخفيض الإنفاق العام. كما أن سياسة التحرير الاقتصادي عززت تطور القطاع الخاص الذي أصبح يمارس المضاربة خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية او ما يسمى "**الانفتاح غير المراقب**" لهذا القطاع الاستراتيجي لصالح المتعاملين الخواص(Youghourta BELLACHE ,2010,P 65)

لقد كان لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي انعكاسات بالغة الأثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أهمها:

– **البطالة:** عرفت بداية التسعينات غلق العديد من المؤسسات او التقليص من عدد عمالها حيث وصلت نسبة البطالة 30.7% سنة1996، فنجد حوالي 1224 مؤسسة وطنية انحلت ضمن هذا البرنامج مما أدى إلى تسريح حوالي 35018 عامل(سعدية قصاب، 2006، ص124).بالإضافة إلى تخلي العديد من

المؤسسات العمومية عن الدور الاجتماعي الذي كانت تمارسه والرجوع إلى حقيقة السوق بهدف ترشيد التكاليف.

– **انخفاض الأجور الحقيقية وظاهرة الفقر:** عرفت ظاهرة الفقر تطورا ملحوظا في عشرية الأزمة(1988–1998) حيث سجلت الإحصائيات14% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر (سعدية قصاب، 2006، ص133) وهذا بسبب البرنامج الصارم المقترح من طرف المؤسسات المالية الدولية , الذي اعتمد أساسا على التقليص من الإنفاق العمومي. وحسب إحدى الدراسات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1996 فان 17% من العائلات الجزائرية ليس لها ولا فرد يشتغل أي عديمة الدخل، وهي الأسباب التي تركت العائلات تبحث عن الحلول، فظهرت سلوكيات جديدة للعائلات الجزائرية نذكر منها: عمل النساء بالبيوت، تشغيل الأطفال القصر...الخ

ثانيا:العوامل المفسرة لانتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر في مجال الإنتاج

– **العوائق الإدارية وعدم ملائمة مناخ الاستثمار:** عملت السلطات الجزائرية على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط المحلية منها بالنظر إلى أهمية الاستثمار في تسريع وتيرة التنمية. والمستثمر يبحث دائما عن بيئة استثمارية مستقرة ، شفافة و"نظيفة" تكون فيها نسبة المخاطر منخفضة في ظل الشفافية وسيادة القانون، ليقرر صاحب رأس المال بدأ نشاطه استثماري أو توسيعه(تشام فاروق، 2010،ص10). يبين الجدول (01) أن الجزائر احتلت وتحتل مراتب غير مشرفة وفق مؤشر مدركات الفساد من بين 167 دولة شملها التقرير، فنجد ترتيبها(2003–2015) يتراوح بين الرتبة 84 والرتبة 112 في سلم الفساد لتحتل المرتبة 88 سنة 2003 وكذا سنة 2015 الأمر الذي يجعلنا نخلص إلى عدم نجاعة الإستراتيجية الموضوعة لمكافحة الظاهرة في بلادنا.

الجدول (01): ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد(CPI)[1] لمنظمة الشفافية الدولية

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرتبة	**88**	**97**	**97**	**84**	**99**	**92**	**111**	**105**	**112**	**105**
السنوات	2013	2014	2015							
الرتبة	**94**	**100**	**88**							

المصدر:من إعداد الباحثةاعتمادا على معطيات

الموقع:http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

[1]CPI:مؤشر إدراكا لفساد هو مؤشر يقيس حالة إدراك الفساد في اغلب دول العالم، يقع بين الصفر كحد أدنى وعشرة درجات كحد أعلى، وكلما كانت الدولة أكثر شفافية ومنعا للفساد كلما اقتربت من العشر درجات والعكس صحيح،كمايعكسالمؤشر درجةالتحسنفيممارساتالإدارةالحكوميةوالشركاتالعالميةلغرض تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

الجدول02: ترتيب الجزائر في بعض مجالات الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطةالأعمال 2016

الإجراء	الرتبة بالنسبة ل189 دولة
البدء في النشاط الاستثماري	145
استخراج تراخيص البناء	122
التوصيل بالكهرباء	130
تسجيل الملكية العقارية	163
الحصول على الائتمان	174
انفاذ العقود	106

المصدر: مجموعة البنك الدولي

/http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

يوضح الجدول أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال مما يجعل بيئتها الاستثمارية بيئة طاردة غير جذابة.

الجدول (03) يبين مدى تعدد الإجراءات وطول الوقت وارتفاع التكلفة لاستكمال معاملة واحدة متعلقة بالاستثمار في الجزائر، الأمر الذي ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار بسبب عدم جاذبية بيئة الاستثمار.

الجدول03: إجمالي الإجراءات والوقت والتكلفة لاستكمال معاملة واحدة للاستثمار في الجزائر2016

2016	البدأ في النشاط الاستثماري	استخراج تراخيص البناء	التوصيل بالكهرباء	تسجيل الملكية العقارية	انفاذ العقود
عدد الإجراءات	12	17	05	10	-
الوقت (أيام)	20	204	180	55	630
التكلفة	%10.9 من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	%0.9 من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	%1295.51 من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	%7.1 من تكلفة العقار	%19.9 من قيمة المطالبة

المصدر :مجموعة البنك الدولي

/http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria

– **ارتفاع مستويات الضرائب والحقوق الجمركية:** ارتفاع حجم الحقوق الجمركية أدى إلى التهرب من دفعها، إذ بدل أن تفرض على السلع المنافسة للمنتوج الوطني أو السلع الكمالية، وجهت نحو السلع واسعة الاستهلاك(بوطالب ابراهيمي، 2012، ص62). أما في ما يخص الضرائب ، فان المكلف يشتكي دائما من تعقد النظام الجبائي الجزائري وعدم عدالته، وعدم استقرار قوانين الجباية إضافة إلى ثقل العبء الجبائي بسبب تعدد الضرائب وارتفاع معدلاته (محمد شريف، 2010، ص158)

– **الفساد:** احتلت الجزائر مراتب غير مشرفة ضمن مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهو ما انعكس سلبا على سير الاقتصاد الجزائري وزاد من تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي(فاطمة الزهراء مجيدي، 2012، ص26).

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت مساهمة القطاع الخاص بعد التحولات الهيكلية للاقتصاد الجزائري ديناميكية ملموسة تظهر في القيمة المضافة التي يساهم بها القطاع الخاص في خلق الثروة الوطنية. وقد خلص الديوان الوطني للإحصائيات ONS في دراسة له إلى عدم إمتثال المؤسسات المصغرة(اقل من 10 عمال) لقواعد المحاسبة بمختلف أنواعها، فهي تمارس في الكثير من الأحيان خرق القانون وخاصة التهرب الضريبي. ونتيجة الدراسة والبحث تمثلت في أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للاقتصاد الموازي بمختلف أشكاله مهما كان حجم المؤسسة الاقتصادية.

– **عوام لأخرى**

– **الأزمة الأمنية:** تدهور الوضع الأمني وتفشي ظاهرة الإرهاب في الجزائر خلال فترة التسعينات زاد من ممارسة أنشطة مشروعة لكن خارج الدائرة الرسمية أو بممارسة أنشطة إجرامية، خاصة مع النزوح الريفي للسكان بحثا عن الأمن ومن ثم العمل
(Youghourta BELLACHE ,2010,P 60).

– **أزمة النظام التعليمي وسياسة التكوين:** ارتفع معدل التسرب من المنظومة التربوية بشكل كبير مما نجم عنه ارتفاع معدل تشغيل الأطفال الذي تقل أعمارهم عن 16 سنة والتي تشكل أحد مدخلات السوق الموازية(محمد كنفوش، 2005، ص79). كما أن ضعف جهاز التكوين المهني في امتصاص المتسربين من المدرسة جعلهم يُستغلون أبشع استغلال. بالإضافة إلى ذلك فانعدم توافق متطلبات المؤسسات الاقتصادية والتكوين المتحصل عليه يؤدي إلى صعوبة إدماج المتخرج من الجامعة في الجهاز الإنتاجي.

المحور الثالث: مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء على الاقتصاد الموازي

تقوم السلطات الجزائرية بمجهودات معتبرة للتقليل من انتشار الأنشطة الموازية، وذلك من خلال محاولة السيطرة على الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي.

أولا: مجهودات الدولة في قطاع التشغيل و الاستثمار

ان اهتمام الجزائر بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم وضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. ومن اجل ذلك تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة على المستوى المركزي من مديريتين عامتين الأولى للتشغيل والثانية للتضامن الوطني، بالإضافة إلى وكالات متخصصة تحت الوصاية المباشرة للوزارة أهمها(سعدية قصاب، 2006، ص197):الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة CNAC ، وكالة التنمية الاجتماعية ADS ، الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

كما اتبعت السلطات الجزائرية لمكافحة البطالة سياسيتين:

- **سياسة تسيير البطالة:** وتتضمن التأمين ضد البطالة والتقاعد المسبق

- **سياسة تسيير الشغل:** وتتضمن: برنامج الإدماج المهني للشباب، برنامج الشبكة الاجتماعية، برنامج المعالجة الاقتصادية للبطالة (تدعيم الشغل وترقية الاستثمار، القروض المصغرة، برنامج عقود ما قبل التشغيل ....الخ)

ثانيا: مجهودات الدولة لمكافحة الفساد والتهرب الضريبي والجمركي:

سخرت السلطات الجزائرية وسائل ضخمة للتخفيف من بعض الظواهر التي من **شانها زيادة الأنشطة الموازية** خاصة في ما يخص الفساد،التهرب الضريبي والجمركي.

- **طرق مكافحة الفساد**

- **الأطر التشريعية الجديدة لمكافحة الفساد الاقتصادي:** من أهم التشريعات نذكر:القانون المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والقانون المتعلق بمكافحة جريمة تبييض الأموال رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005.

- **دور الأجهزة المحلية في مكافحة الفساد الاقتصادي:** أهمها مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها، خلية معالجة الاستعلام المالي، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، والبرلمان(مرزوق وعبدو، 2009،ص129)

- **طرق مكافحة التهرب الضريبي**

اعتمدت إدارة الضرائب طرقا عدة للتخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي وردع المتهربين أهمها(فاطمة الزهراء مجيدي، 2012، ص ص195-197):

- وضع رقم جبائي إحصائي وطنيNIS خاص بكل شخص طبيعي أو معنوي لتحديد هوية الشخص المكلف بالضريبة،منطقته، رقمه في السجل التجاري...الخ

- منع المتهربين من دفع الضرائب من المشاركة في المناقصات الوطنية أو الدولية؛

-وجوب تقديم وثيقة مستخرج الضرائب بعبارة "لا شيء" عند طلب التشطيب من السجل التجاري؛

- وجوب إظهار كل البيانات الخاصة بالموردين وأصحاب الخدمات

- وضع آليات رادعة لمكافحة الرشوة لموظفي إدارة الضرائب؛

- **طرق مكافحة التهرب الجمركي**

تكثف مصالح الجمارك من مجهوداتها في مجال الرقابة ومكافحة التهرب الجمركي عن طريق العديد من

الإجراءات أهمها(ملاك قارة، 2010، ص ص198-202):

-إطلاق برنامج لثلاث سنوات 2007-2010 بتكلفة 10 ملايير دينار لمكافحة تقليد العلامات التجارية وأيضا بهدف نقل إدارة الجمارك من وظيفتها التقليدية (التحصيل الجبائي ومراقبة الأشخاص والبضائع على الحدود) إلى مهمة حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر كالتقليد، التهريب،تبييض الأموال...الخ .

- إعداد تشريع وتنظيم جمركيين يتميزان بالدقة والوضوح بالاعتماد على الاتفاقيات الدولية خصوصا اتفاقية اسطنبول وكيوطو اللتان أدخلتا نظام معلومات وتسيير آلي SIGAD خاص بالتصريحات الجمركية الذي أصبح يغطي 97% من التجارة الخارجية للجزائر؛

-تعزيز أجهزة مكافحة الغش الجمركي على المستوى المركزي والجهوي؛

ثانيا: برامج الدولة لإزالة الأسواق الموازية

1. برنامج وزارة التجارة:

أحصت وزارة التجارة سنة 2012 حوالي 1368 سوقا موازيا و39984 متدخلا في هذه الأسواق، مما جعل وزارة التجارة تقوم بتدابير لمواجهة ظاهرة التجارة الموازية(نشرية وزارة التجارة، 2013، ص24):

- **برنامج إنشاء أسواق مغطاة:** استفادت وزارة التجارة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 من غلاف مالي يقدر ب10 مليار دج كمساهمة من الدولة لانجاز 320 سوقا مغطى في 36 ولاية، وهذا تجسيدا للتعليمة الوزارية المشتركة بين وزارة التجارة و وزارة الداخلية والجماعات المحلية و المتعلقة بإزالة الأسواق الموازية وإعادة إدماج المتدخلين فيها في أسواق رسمية. وقسم الغلاف المالي المخصص لهذه العملية كالآتي:

-الدفعة الأولى (2012): 4 مليار دج لانجاز 160 سوقا مغطى في 17 ولاية.

-الدفعة الثانية(2013): 6 مليار دج لانجاز 160 سوقا مغطى في 19 ولاية.

- **برنامج إنشاء وإعادة تأهيل أسواق الخضر و الفواكه:** اوكلت مهمة انجاز وتسيير 18 سوقا للجملة خاص بالخضر والفواكه إلى المؤسسة العمومية MAGROS ، أما بخصوص إعادة تأهيل أسواق الجملة و التجزئة للخضر والفواكه، فقد خصصت له الدولة غلافا ماليا قدر ب5.9 مليار دينار لإعادة تأهيل 273 سوق منها 32 سوق جملة و241 سوق تجزئة.

2.برنامج وزارة الداخلية والجماعات المحلية

-برنامج انجاز 100 محل في كل بلدية: تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل فخامة رئيس الجمهورية خلال اجتماع الولاة حول تشغيل الشباب في 22 و 23 أكتوبر سنة 2003، هدفه ترقية العمل الحرفي وخلق نشاطات متعلقة بأجهزة ترقية الشغل(المرسوم التنفيذي رقم 06-366 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006) كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين

على البطالة

-**برنامج انجاز أسواق جوارية:** خصصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قدره 12 مليار دج على دفعتين (6 مليار دج دفعة أولى و8 مليار دج دفعة ثانية) و هذا لإنجاز 460 سوقا جواريا قصد إعادة إدماج المتدخلين الغير شرعيين في أسواق رسمية بعد إزالة الأسواق الموازية التي ينشطون فيها(نشرية وزارة التجارة، 2013، ص26) وقد تم استلام إلى غاية أكتوبر 2013 حوالي 170 سوق جواري.

الخاتمة

ساهم تبني الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال النظام الاشتراكي وانتهاجها سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج والصرف الأجنبي في انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في مجال التوزيع أو ما سمي بالسوق السوداء وانتشار المضاربة ، التهريب وتجارة الشنطة خلال تلك الفترة ، وذلك بسبب التأثيرات التي مارستها هذه التدخلات على هيكل الطلب والعرض والأسعار.

بعد منتصف الثمانينات شهدت الجزائر أزمة اقتصادية حادة و اختلالات هيكلية بين الطلب والعرض، بين الأجور والأسعار، وبين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وغيرها من الإختلالات التي كان لها الأثر في تدعيم وتوطيد أركان الاقتصاد الموازي الذي تغيرت طبيعته من مجال التوزيع إلى مجال الإنتاج.

وقد شهد الاقتصاد الموازي نموا سريعا منذ التسعينات حيث تزامنت هذه الفترة مع الإصلاحات الهيكلية ، تحرير التجارة الخارجية ، تراجع القطاع العام ثم الخوصصة الفوضوية، مما فتح المجال لظهور مجالات كسب موازية لم تكن موجودة من قبل كالإنتاج الموازي، في حين لم تتسع فيه الأنشطة الاقتصادية الرسمية بالقدر الذي يتيح فرص عمل تتناسب مع حجم ونوع الزيادة في العرض من القوى العاملة، وغياب خطط تنموية فعالة كبديل لهذا الانتقال واحتواء مخلفاته السلبية كالبطالة .

نتائج الدراسة : بعد دراسة الموضوع تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- مشكلة الاقتصاد الموازي تتجاوز حدود الجانب الاقتصاد إلى الجوانب الأخرى
- الاقتصاد الموازي هو رد فعل على طريقة توزيع الدخول التي تفرضها الدولة
- الاقتصاد الموازي هو نتيجة للسياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل السلطات
- عندما نتحدث عن الاقتصاد الموازي نتحدث عن وجود ازدواج في السوق(سوق العمل، سوق السلع والخدمات، رؤوس الأموال، الصرف) ، في نظام خلق وتوزيع الدخول، في الأسعار ووجود مسلكين لدوران المنتوجات. بمعنى وجود سوق رسمية منظمة ومضبوطة إداريا بقوانين وتدخل في حسابات الناتج القومي بجانب سوق خارجة عن هذه القوانين والتنظيمات ولا تندرج ضمن حسابات الناتج القومي للبلد
- تهدف الأنشطة الموازية إلى خلق دخل غير خاضع للضرائب والقوانين
- الاقتصاد الموازي هو نتيجة عضوية لطريقة تنظيم النشاط الاقتصادي، وهو يبين عجز الدولة في وضعية

معينة عن وضع الميكانيزمات المناسبة للحفاظ على سوق وطنية واحدة.

– يتفرع الاقتصاد الموازي إلى فرعين:

- ✓ سوق ثانية(غير السوق المنظمة) تكون الأسعار فيها **مرتفعة** عن الأسعار السائدة في السوق الرسمية
- ✓ سوق ثانية تكون فيها الأسعار **منخفضة** عن تلك السائدة في السوق الرسمية.

– عرف تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر مرحلتين رئيسيتين:

اولا: الاقتصاد الموازي في مجال التوزيع: ساد في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه وتدخل الدولة واحتكارها للتجارة الخارجية(اقتصاد يقوم على الاستيراد لا الإنتاج)، وبذلك كان انتشار الأنشطة الموازية في مجال التوزيع بسبب:

- o عدم مرونة العرض(الكمية) بسبب تحكم الدولة في الواردات؛
- o عدم تحقيق الأسعار الإدارية المقننة التوازن بين العرض والطلب،
- o وجود دخول إضافية لا يكون مصدرها إنتاج السلع والخدمات.

ثانيا:الاقتصاد الموازي في مجال الإنتاج: ظهرت أنشطة موازية في مجال الإنتاج خاصة مع انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفتها بلادنا في النصف الثاني من الثمانينات، ثم تعاملها مع الهيئات الدولية التي فرضت عليها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وما خلفه ذلك من انعكاسات على جميع الأصعدة ، الأمر الذي ساعد على انتشار الاقتصاد الموازي خاصة مع التحرير الغير مراقب للتجارة الخارجية لصالح المتعاملين الخواص، الخوصصة وزيادة عدد المؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهر الاقتصاد الموازي ، ذلك لان هدفها الرئيسي هو تعظيم الأرباح وتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها البطالة والفقر، ارتفاع مستويات الضرائب، البيروقراطية والفساد الإداري، العولمة، ضعف الاستثمار .

–لم تعتمد الدولة الجزائرية في القضاء على الأنشطة الموازية على أسلوب قمع الظاهرة فقط، لكنها اتبعت طريقة معالجة الأسباب المنشئة للظاهرة (كإصلاح النظام الضريبي لتخفيف العبء الضريبي عن المكلفين) و مكافحة الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي (كمكافحة الفساد و التهرب الجمركي والعلامات المقلدة) وأيضا سياسة إعادة دمج المتدخلين في الأسواق الموازية عن طريق برامج وزارتي التجارة والداخلية والجماعات المحلية، سياستي التشغيل والاستثمار.

الاقتراحات والتوصيات

– دعم الاستثمار بجميع أشكاله وإنعاش الأداة الوطنية للإنتاج وتشجيع الاستثمارات المنتجة، بغية التوجه نحو امكانية توسيع القطاع الرسمي؛

– إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج قصد تحفيز المغتربين على تحويل أموالهم بطرق رسمية إلى الجزائر؛

– منح التسهيلات المادية و المعنوية لمن يرغب في الاستثمار في قطاع الزراعة في الريف والجنوب الجزائري؛

– فتح المناطق الحرة وتشديد المراقبة و الحراسة على الشريط الحدودي؛

– وضع ميكانيزمات تجارية جديدة تسودها الشفافية و المنافسة ؛

– دعم قطاعي الفلاحة والسياحة قصد تحريك عجلة النمو الاقتصادي؛

– تسهيل الإجراءات الإدارية أمام انتقال الأنشطة الموازية إلى الجانب الرسمي(التراخيص الإدارية، الإجراءات المالية والتجارية...الخ)؛

– تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يضمن تحسين مستويات الدخل؛

– إصلاح النظام الضريبي ومسايرته للتطور العالمي، ومراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها والتصاعد النسبي وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي؛

– وضع برامج التشغيل بما يساير سوق العمل والمخرجات التعليمية؛

– ضرورة تطبيق الحكم الراشد والشفافية وإصلاح الجهاز القضائي؛

– توسيع شبكات الضمان الاجتماعي وتحسين أدائها؛

– تحفيز المتعاملين الاقتصاديين على استعمال الصك كوسيلة للتسديد؛

– تعزيز دور الشرطة بهدف زيادة قدرتها على مكافحة الجريمة.

الملاحق

ملحق رقم (01): تقدير نسبة الاقتصاد الموازي بالنسبة للناتجالوطنيالخام1988-2006

	1988	1990	1998	2000	2003	2006
نسبة الاقتصاد الموازي من PNB	19.5	25.4	32.95	34.1	42	34.2

المصدر: علي بودلال، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري ، مرجع سابق، ص12.

ملحق رقم(02): تقدير نسبة الدخل الموازي من الناتج الداخلي الخام 1970 - 2010

السنوات	نسبة الدخل الموازيمن الناتج الداخلي الخام PIB[2]
1970	28
1980	27
1985	21
1990	24
1995	25
2000	23
2004	24
2005	23
2010	24

المصدر: علي بودلال، مرجع سابق، ص311.

ملحق رقم(04): تقدير نسبة العمالة الموازية من العمالة الكلية 1990-2005

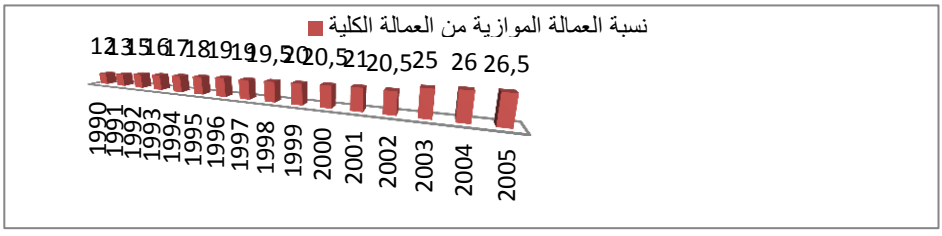

المصدر: رحمة بلهادف، مرجع سابق، ص94.

[2]PIB : الناتج الداخلي الخام هو **القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.**

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

– بوطالب براهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2012

– رحمة بلهادف ،الاقتصاد الخفي و أثره على التنمية المستدامة في الدول الاورو متوسطية، كلية العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم ،2011.

– سعدية قصاب، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسة التشغيل في الجزائر1990–2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006

– سلام إبراهيم عطوف كبة ،اقتصاديات العراق والتنمية المستدامة ،مجلة الحوار المتمدن ،العدد2065 ،2007.

– سوزي عدلى ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والرسمي ،دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2005.

– صفوت عبد السلام عوض الله ، الاقتصاد السري، دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه ، دار النهضة العربية ،مصر،2002.

– عبد الوهاب سيواني ، التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له–حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم،2007

– علي بودلال، انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري ، دراسة قياسية تحليلية، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية،2012.

– علي بودلال، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ،2007.

– عنترة بن مرزوق و عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر– دراسة في الجذور الأسباب و الحلول، جيطلي للنشر، الجزائر، 2009،

– فتحي بن يشو، جدلية المقاربات النظرية والمنهجية للاقتصاد غير الرسمي ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعةتلمسان،2008.

– كريمة قويدري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2011.

– محمد ابراهيم طه السقا، الاقتصاد الخفي في مصر، ملتزمة للطبع والنشر، مصر، 2006

– محمد زعلاني، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة الى الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية ادارية،العدد10، ديسمبر 2011

– محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2010.

– ملاك قارة، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك،تونس والسنغال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2010.

– نسرين عبد الحميد نبيه ، الاقتصاد الخفي ، دار الوفاء لدنيا الطبع والنشر،الإسكندرية، مصر، 2008.

مصادر اخرى

– تقرير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي، 201 6.

منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق ، دورة 24 جوان 2004 .

– نشرية وزارة التجارة، حصيلة انشطة واحصائيات، خلية الاتصال بوزارة التجارة،العددالخامس،2013،ص24.

– نشرية وزارة التجارة، حصيلة انشطة واحصائيات، خلية الاتصال بوزارة التجارة،العددالخامس،2013.

موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=11&s=4

المراجع باللغات الاجنبية

- Ahmed HENNI , L'Economie De L'Algérie Indépendante, ENAG, Algérie, 1991.
- Ahmed HENNI , Essai sur l'économie parallèle cas de l'Algérie, ENAG ,Algérie,1991.
- Bruno LAUTIER, L'économie informelle dans le tiers monde, Edition la Découverte, Paris, 1994.
- Philippe ADAIR, l'économie informelle -figures et discours, Edition Anthropos, Paris, 1985.
- Schneider « Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt ». Scand. J. of Economics، vol.88.1986.
- Youghourta BELLACHE, L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès des ménages- le cas de Bejaia, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Spécialité Sciences Economiques, Université Paris-Est Créteil et Université de Bejaia,2010 .